

Distr.: General
30 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٦٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعدته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، إلى الجمعية العامة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٤. وتولت نجا معلا مجيد منصب الممثلة الخاصة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٩. وفي هذا التقرير، وهو أول تقاريرها إلى الجمعية بصفتها الممثلة الخاصة، تنوه بالزخم الذي نشأ عن الاستعراض الذي أجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٩ للأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لإنهاء العنف ضد الأطفال (ولا سيما غاية الهدف ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة)، وعن الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ويسلط التقرير الضوء على الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي نحو إعمال حق كل طفل في الحماية من العنف. وستواصل الممثلة الخاصة الاستفادة من الفرصة التي توفرها لها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للتعجيل بإحراز تقدم في القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ويتمثل أحد العناصر الأساسية للدعوة بموجب الولاية الموكولة إليها في القيام ببناء الجسور والحفز على التغيير من خلال إقامة وتعزيز الشراكات بين من يعملون على إنهاء العنف ضد الأطفال، والتأكيد على دور الأطفال والشباب بوصفهم عوامل رئيسية للتغيير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

270819 210819 19-13055 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - يستعرض هذا التقرير التطورات التي تشجعها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، ويتضمن لمحة عامة عن النتائج التي تحققت.
- ٢ - واسترشادا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢ الذي أنشأت الجمعية بموجبه هذه الولاية، فإن الممثلة الخاصة تعتبر المدافع العالمي والمستقل فيما يتعلق بمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها.
- ٣ - وفي دورتها الثالثة والسبعين، أكدت الجمعية العامة من جديد دعمها المتواصل لعمل الممثلة الخاصة، وأوصت الأمين العام بأن يمدد ولايتها ثلاث سنوات أخرى، وأن يواصل دعمه للأداء الفعال والمستقل لولايتها ولاستدامة هذه الولاية (القرار ١٥٥/٧٣، الفقرتان ٥٥ و ٥٦).
- ٤ - ولدى تجديد الولاية، سلمت الجمعية العامة بالتقدم المحرز في تعزيز منع وإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال في جميع المناطق، وفي تحقيق تقدم في تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، بطرق منها إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية، وكذلك من خلال الدعوة والبعثات الميدانية ومشاورات الخبراء والتقارير المواضيعية التي تتناول الشواغل الناشئة.
- ٥ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٩، تولت نجاة معلا مجيد منصب الممثلة الخاصة. وفي هذا التقرير الأول الذي تقدمه إلى الجمعية العامة بصفتها الممثلة الخاصة، ونظرا لضيق الوقت الذي مر منذ تعيينها، فإنها تحدد النهج وأساليب العمل التي تعتمز اتباعها في تنفيذ ولايتها.
- ٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ سيُحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ويعد إعمال حق كل طفل في التحرر من العنف بعدا أساسيا من أبعاد الاتفاقية؛ فهي تحظر صراحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وتحظر استخدام عقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة للأطفال؛ وتحتّم حماية الأطفال من الممارسات الضارة، وكذلك من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومن البيع والاتجار ومن أي شكل آخر من أشكال الاستغلال؛ وتحظر العنف المدرسي وأي شكل من أشكال التأديب في المدارس يتعارض مع كرامة الطفل الإنسانية؛ وتحمي الأطفال من مظاهر العنف الخفية في المنزل أو مؤسسات حماية الأطفال.
- ٧ - ويعطي إدراج غاية محددة تتعلق بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (غاية الهدف ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة)، قوة دفع متجددة نحو إعمال حق كل طفل في العيش متحررا من الخوف والإهمال وإساءة المعاملة والاستغلال. وتعمل العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة الأخرى على تعزيز بيئة آمنة وغير عنيفة للأطفال، ومعالجة أشكال محددة من العنف في مرحلة الطفولة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والقضاء على عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستغلالهم كجنود.
- ٨ - وستواصل الممثلة الخاصة الاستفادة من الفرصة التي توفرها لها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في التعجيل بإحراز تقدم في القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.
- ٩ - وسيوافق عام ٢٠١٩ مرور السنوات العشر الأولى لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. ويمثل هذا الإنجاز الهام، إلى جانب استعراض المرحلة الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية، لحظة مناسبة لتقييم التقدم المحرز نحو وضع نهاية للعنف ضد الأطفال، وتحديد أوجه القصور، وتبسيط الضوء على الإجراءات الأخرى التي ينبغي اتخاذها لتسريع وتيرة التقدم.

ثانيا - الوفاء بوعد إنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠

١٠ - في تموز/يوليه ٢٠١٩، استعرض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أربعة من أهداف التنمية المستدامة التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لإنهاء العنف ضد الأطفال وهي: الهدف ٤ بشأن ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛ والهدف ٨ بشأن العمل اللائق، بما في ذلك القضاء على عمل الأطفال؛ والهدف ١٠ بشأن الحد من انعدام المساواة؛ والهدف ١٦ بشأن إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، بما في ذلك الغاية ٢ من الهدف ١٦ التي تتعلق تحديدا بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

١١ - وفي الفترة التي سبقت انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، شاركت الممثلة الخاصة بنشاط في عمليات الاستعراض من أجل المساعدة في ضمان إيلاء اهتمام واضح للغايات المتعلقة بالعنف التي ترنو إليها الأهداف، ودورها في تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠. ودعما لهذه الحملة لبث الدعوة، قامت الممثلة الخاصة، بالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء، بإعداد تقرير مواضيعي بعنوان *الوفاء بالوعد: إنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠*^(١)، تم إطلاقه في مناسبة رفيعة المستوى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١٢ - وحضر مناسبة إطلاق التقرير وزراء من دول أعضاء قدمت استعراضات وطنية طوعية، والقيادة العليا لمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وممثلون عن المجتمع المدني. وإفتتحت المناسبة بكلمات قوية أدلى بها أربعة أطفال يشاركون بنشاط في العمل نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - ويستند تقرير الوفاء بالوعد إلى جهود التنفيذ الوطنية، وكذلك إلى المبادرات التي يروج لها عدد كبير من أصحاب المصلحة لتعبئة الدعم وللتأثير على التقدم، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والرابطات المهنية، والأوساط الأكاديمية، والزعماء الدينيين، والمؤسسات المستقلة لحقوق الطفل. ويقيم التقرير التقدم الذي أحرز خلال السنوات الأربع الأولى من خطة عام ٢٠٣٠، ويوثق الدروس المستفادة ويعترف بالتحديات، ويتضمن توقعات بالإجراءات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق الرؤية القائمة على عالم خال من الخوف والعنف. وتتجلى في تقرير الوفاء بالوعد آراء وتجارب وتوصيات الشباب الذين يمثلون عوامل تغيير أساسية.

ألف - التقدم المحرز والتحديات المصادفة منذ عام ٢٠١٥ في إنهاء العنف ضد الأطفال

١٤ - في تقديمه لتقرير الوفاء بالوعد أعلن الأمين العام أن "العنف ضد الأطفال يمثل حالة طوارئ غير معلنة يجب أن تنتهي. ويمثل عدم التسامح مطلقا مع العنف ضد الأطفال أولوية أتعهد باتباعها. فلقد حان الوقت لتغيير سلسلة العنف التي تشكل حياة الأطفال إلى سلسلة متصلة من الحماية لحقوقهم الإنسانية".

١٥ - والالتزام الرسمي بضمان حق كل طفل في الحماية من جميع أشكال العنف الذي التزمت به ١٩٦ دولة صدقت على الاتفاقية ورؤية خطة عام ٢٠٣٠ بعالم خالٍ من العنف، يشكّلان وعدًا بوضع

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.19.I.13.

حد لحالة الطوارئ غير المعلنة هذه. ويوثق تقرير الوفاء بالوعد الزخم الذي تولد من أجل بلوغ هذا الهدف. ويشجذ هذا الزخم التغيير الذي طرأ في المواقف، والذي صحبه توافق مشترك واسع النطاق في الآراء على أن العنف ضد الأطفال أمر لا يطاق، وثقة متنامية قائمة على أدلة بأنه ليس قدرا محتوما ويمكن منعه. ويتجلى ذلك في قوانين وسياسات جديدة، ومبادرات جديدة، وأدلة جديدة، وشراكة جديدة، يقوم فيها الأطفال أنفسهم بدور ريادي بشكل متزايد.

١٦ - ومع ذلك، فمن خلال عملية استعراض خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية، نرى تقدما بطيئا وحاجة إلى زيادة الشعور بالإلحاح.

١٧ - وذكرت الممثلة الخاصة في خطابها الرئيسي في افتتاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المشاركين بأنه في كل عام يتعرض ما لا يقل عن بليون طفل، أي نصف أطفال العالم، للعنف. ويتعرض ثلاثة من بين كل أربعة أطفال دون سن الخامسة للتأديب العنيف على يد مقدمي الرعاية. وفي المدارس، يتعرض طفل من بين كل طفلين لعنف الأقران. ويمثل الأطفال الآن ٣٠ في المائة ممن يتم الاتجار بهم، ويعد الاستغلال الجنسي للضحايا الدافع الرئيسي للاتجار بالبشر. ويزيد احتمال تعرض الأطفال ذوي الإعاقة للعنف بأربعة أضعاف عن غيرهم من الأطفال، بينما يواجه أيضا الأطفال من الفئات المحرومة الأخرى مستويات عالية من العنف بشكل غير متناسب.

١٨ - وعلاوة على ذلك، هناك اتجاهات تبعث على القلق وتحديات ناشئة تهدد المكاسب التي تحققت للأطفال، منها تغير المناخ، والنزاعات الطويلة الأجل، والكوارث الإنسانية الشديدة، وتزايد أعداد الأطفال المتنقلين، وتسلب الأقران، والتسلط عبر الإنترنت، وانتشار جماعات الإرهاب والتطرف العنيف.

١٩ - وغالبا ما يبدأ العنف في مرحلة الطفولة المبكرة؛ ويتحول مع نمو الأطفال إلى سلسلة متصلة، فحياتهم يتهددها الخوف والألم وانعدام الأمن مما يقوض صحتهم وتعليمهم ونماءهم.

٢٠ - والعنف يولد العنف، ويتعرض الأطفال له بأشكال عديدة في كثير من السياقات، وغالبا ما يحملون تجاربهم معهم حتى كبرهم حيث قد ينقلون العنف إلى أطفالهم كإرث مريع. وتكلفة العنف المادية والعاطفية والنفسية والاقتصادية للضحايا والأسر والمجتمعات بأكملها تكلفة باهظة.

٢١ - وتوصلت المجموعة الواسعة من المساهمات المقدمة لتقرير الوفاء بالوعد من مختلف المناطق والمنظمات والمؤسسات إلى استنتاجات متماثلة بشكل ملحوظ حول ما يلزم القيام به لتسريع التقدم نحو بلوغ الغاية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ المتعلقة بإنهاء العنف ضد الأطفال. وتندرج ضمن خمسة مجالات رئيسية هي: تعزيز الأطر القانونية والسياساتية؛ وتعزيز الدرع الواقي حول الأطفال؛ والحاجة إلى مزيد من البيانات والبحوث حول طبيعة العنف ضد الأطفال ومدى انتشاره؛ وتعزيز الحركة العالمية بشأن هذه المسألة من خلال توسيع نطاق الشراكة؛ والأهم من ذلك إبراز صوت الأطفال.

باء - تعزيز الأطر القانونية والسياساتية

٢٢ - على المستوى الوطني، يوجد الآن ما يقرب من ١٠٠ بلد لديه سياسات شاملة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وحوالي ٦٠ بلدا لديه تشريعات شاملة لحظر العنف ضد الأطفال بجميع أشكاله،

- بما في ذلك في المنزل والمدارس^(٢). وأحرز تقدم أيضا في وضع نهاية لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال، حيث اعتمد عدد متزايد من البلدان أطرا قانونية وسياساتية لخطر هذه الممارسات الضارة.
- ٢٣ - ويوفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى منبرا استراتيجيا لتعزيز التقدم في حماية الأطفال من العنف، واكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة. وفي عام ٢٠١٩، قدمت ٤٧ دولة استعراضات وطنية طوعية، واغتنم الكثير منها هذه الفرصة لإيلاء اهتمام خاص في تقاريرها لحماية الأطفال.
- ٢٤ - ووثقت الاستعراضات الوطنية الطوعية طائفة واسعة من التدابير المتخذة لتحقيق غاية الهدف ١٦-٢ وغيره من غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، بما في ذلك اعتماد الخطط والسياسات الوطنية؛ وسن التشريعات أو إصلاحها؛ وتعزيز المؤسسات والشراكات؛ وتدريب المهنيين؛ وتوحيد البيانات والبحوث.
- ٢٥ - فعلى سبيل المثال، تعكف الحكومة في أذربيجان على وضع مقترحات لإصلاح القانون المتعلق بمنع زواج الأطفال بالتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت جميع السلطات المحلية أفرة رصد متعددة القطاعات معنية بالعنف ضد الأطفال.
- ٢٦ - واعتمدت الجزائر قانونا لحماية الطفل في عام ٢٠١٥، يقتضي قيام الدولة بتنفيذ جميع التدابير المناسبة لضمان حماية الأطفال من جميع أشكال العنف. وينص القانون على إنشاء الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة المكلفة بضمان التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل.
- ٢٧ - وأبلغت بوركينا فاسو عن جهودها الرامية إلى منع الممارسات الضارة والتصدي لها مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك من خلال التوعية على مستوى المجتمع المحلي؛ وبناء قدرات المهنيين العاملين في مجالات إنفاذ القانون والتعليم والصحة؛ ودعم التصريحات العلنية بشأن التخلي عن هذه الممارسات.
- ٢٨ - وفي كمبوديا، أطلقت الحكومة في عام ٢٠١٧ خطة عملها الرامية إلى منع ومواجهة العنف ضد الأطفال للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وأنشأت لجنة مشتركة بين القطاعات بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدامى وإعادة تأهيل الشباب لقيادة التنسيق من أجل تنفيذ الخطة.
- ٢٩ - وأشارت الكامبيرون إلى تدابير التوعية والدعوة المتخذة لمعالجة زواج الأطفال وغيره من أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك في السياقات الإنسانية.
- ٣٠ - وأنشأت جمهورية أفريقيا الوسطى هيكلا مكرسا لتعزيز تدابير المنع ومكافحة الإفلات من العقاب فيما يخص العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.
- ٣١ - واعتمدت تشاد تشريعا يحظر زواج الأطفال في عام ٢٠١٥، واستراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنساني في عام ٢٠١٨. وشملت جهودها الرامية إلى معالجة هذه الممارسة الضارة مشاركة فعالة مع الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية.

(٢) انظر اليونيسف، "التأديب العنيف"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي:

<https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/violent-discipline/>

- ٣٢ - وأفادت شيلي بأن منع العنف مدرج في السياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ وفي خطة العمل المصاحبة لها، مما أدى إلى عمليات وسياسات لإصلاح القوانين، بما في ذلك إنشاء مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الطفل؛ واستحداث التسجيل بالفيديو للمقابلات التي تجرى مع ضحايا العنف الجنسي، وإنشاء آلية متعددة القطاعات لمنع العنف والقضاء عليه. وتنفذ شيلي أيضا برنامجًا للإنذار المبكر يهدف إلى تحديد الأطفال المعرضين للخطر لمنع انتهاكات حقوقهم.
- ٣٣ - وقدمت كرواتيا معلومات عن استراتيجيتها الوطنية لحقوق الطفل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، التي تعد الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية نحو القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال وتنفيذ أنشطة لمنع.
- ٣٤ - وسلطت غانا الضوء على الإطار الوطني المتوسط الأجل لسياساتها الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي يتيح مجالًا لمشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية والحوكمة السياسية، بما في ذلك إدراج التربية المدنية والحوكمة والديمقراطية في المناهج الدراسية؛ واستحداث برامج للخروج من دوامة العنف والجريمة؛ وتعزيز الوعي بحقوق ومسؤوليات الشباب.
- ٣٥ - وأشارت آيسلندا إلى تشكيل فريق خاص مشترك بين الوزارات معني بالأطفال عينته وزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الطفل المنشأة حديثًا. وسيقوم هذا الفريق، بالتعاون مع اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون الطفل ورابطة السلطات المحلية الآيسلندية، بمراجعة قانون حماية الطفل.
- ٣٦ - وفي إندونيسيا، عدّلت الحكومة قانون الزواج في ما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج، ووضعت استراتيجية وطنية لمنع زواج الأطفال في عام ٢٠١٩؛ وألغت المحكمة الدستورية التمييز في ما يتعلق بسن الزواج من خلال رفع الحد الأدنى لسن زواج الفتيات من ١٦ إلى ١٩، وهو ما يعادل السن المحدد للفتيان. وأشارت إندونيسيا أيضًا إلى استراتيجيتها الوطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال (٢٠١٦-٢٠٢٠)، التي توفر توجيهات شاملة لعدة قطاعات.
- ٣٧ - وفي العراق، يجري وضع سياسة وطنية لحماية الطفل لتحسين وضع الأطفال، بما في ذلك الأطفال المخالفون للقانون، ولإنهاء العنف وسوء المعاملة، وعمل الأطفال، والعنف في المؤسسات.
- ٣٨ - وأبلغت كازاخستان عن إقرارها القانوني لحماية حقوق الطفل، وإنشاء مكتب مفوض حقوق الطفل في عام ٢٠١٦ لرصد تنفيذ هذا الإطار.
- ٣٩ - وفي الكويت، تركز خطة التنمية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٢٠) على تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية لجميع الأطفال، وإنشاء آلية للإنذار المبكر لتحديد حالات العنف. وتشجع الخطة أيضًا مقدمي الرعاية على استخدام أشكال غير عنيفة للتأديب.
- ٤٠ - وأفادت ليسوتو بإجراء مسح وتقييم لنظام حماية الطفل في عام ٢٠١٩، وإجراء دراسة استقصائية عن العنف ضد الأطفال. وأسفرت الدراسة الاستقصائية عن مجموعة من المؤشرات ذات الأولوية العليا التي تستخدم لأغراض صنع القرار وللمرجحة في ما يتعلق بحماية الطفل في جميع أنحاء البلد.
- ٤١ - وأبلغت موريتانيا عن الخطوات المتخذة للتصدي للممارسات الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بسبل منها إجراء إصلاح تشريعي، ووضع استراتيجيات وطنية، وتعزيز الحملات العامة.

٤٢ - واعتمدت منغوليا قانونا بشأن حقوق الطفل وقانونا بشأن حماية الطفل، وبدأ التنفيذ. وأنشئت وكالة معنية بنماء الأطفال والشباب على الصعيدين الوطني والمحلي، وزاد التمويل للمسائل المتعلقة بحماية الطفل زيادة كبيرة.

٤٣ - وأفادت سيراليون بإجراء دراسة استقصائية عبر الإنترنت بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ١٩ عاما لتقييم آرائهم بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بالعنف، أشار حوالي ٥٩ في المائة إلى أنهم يشعرون بالأمان في منازلهم ومجتمعهم؛ ومن بين النسبة المتبقية البالغة ٤١ في المائة الذين لا يشعرون بالأمان، أبدى ٦٠ في المائة منهم خوفا من الهجمات العنيفة، و ٢١ في المائة من الاغتصاب، و ٨ في المائة من النشل. وسلطت التقارير الضوء أيضا على الجهود الموسعة لتوفير فرص الوصول إلى العدالة من خلال مجلس المساعدة القانونية: فقد استفاد ٢١٥ ٠٠٠ شخص من الأشخاص المستضعفين من التمثيل القانوني، وكان ١٩ في المائة منهم من الأطفال.

٤٤ - وأشارت جنوب أفريقيا إلى برنامج عملها المتكامل: التصدي للعنف ضد النساء والأطفال (٢٠١٣-٢٠١٨). ونُفذت أيضا حملات للتثقيف والتوعية بشأن العنف ضد النساء والأطفال، منها حملة الستة عشر يوماً من فعاليات مناهضة العنف الجنساني، و ٣٦٥ يوما من العمل لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال.

٤٥ - وأبلغت تونس عن إحراز تقدم في التصدي للإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال من خلال إلغاء الأحكام القانونية التي تتيح لمن يرتكبون جرائم جنسية ضد الأطفال تجنب الملاحقة القضائية من خلال الزواج بضحاياهم.

٤٦ - وسلطت تركيا الضوء على جهودها لحماية الأطفال والشباب من العنف والعادات الضارة من خلال تعزيز عملها بشأن تعزيز الرياضة، والثقافة، والفنون، والأنشطة التطوعية. وزادت تركيا قدرة الملاجئ المخصصة للنساء على حماية النساء ضحايا العنف وأطفالهن. وأنشأت أيضا خطا هاتفيا خاصا لمساعدة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة يقدم خدمات المشورة النفسية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية للنساء والأطفال ضحايا العنف.

٤٧ - وقدمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية معلومات عن الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأطفال تشمل مشاريع ابتكارية لاختبار سبل حماية الأطفال المعرضين للخطر، بالإضافة إلى تأليف مجموعات من الدعاة المستقلين في مجال الاتجار بالأطفال في جميع أنحاء إنجلترا وويلز كمصدر لتقديم المشورة للأطفال الذين يتم الاتجار بهم. وفي عام ٢٠١٧، أصدرت الحكومة تقريرا مرحليا بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال وبدأت مجموعة من التدابير بقيمة ٤٠ مليون جنيه استرليني لحماية الشباب والتصدي للمجرمين. وأجري أيضا تحقيق مستقل في الاعتداء الجنسي على الأطفال لاستخلاص الدروس المنهجية.

٤٨ - وسلطت جمهورية تنزانيا المتحدة الضوء على خطة عملها الوطنية الخمسية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال (٢٠١٧-٢٠٢٢)، التي تُؤخذ ثنائي خطط عمل مختلفة للتصدي للعنف ضد النساء والأطفال. وتتناول الخطة المسائل المتعلقة بالمعايير والقيم، والبيئة الآمنة، وتعزيز القدرة الاقتصادية للأسر المعيشية، وتنفيذ وإنفاذ القوانين، وتقديم خدمات تدعيم الاستجابة، والمدارس الآمنة، والمهارات الحياتية، بهدف إنهاء العنف ضد النساء والأطفال وإعمال حقوقهم.

٤٩ - وأبلغت فانواتو عن اعتمادها استراتيجية وطنية لحماية الأطفال عبر الإنترنت للفترة (٢٠١٤-٢٠٢١)، والسياسة الوطنية لحماية الطفل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٦، التي تتماشى مع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

٥٠ - ويعد ازدياد عدد الدول التي أبلغت في استعراضاتها الوطنية الطوعية عن اتخاذ خطوات للتصدي للعنف ضد الأطفال أمراً مشجعاً على النحو الذي توضحه المجموعة المختارة من المبادرات المبينة أعلاه. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نشير إلى أن هناك توافقاً واسعاً في الآراء بين الكثير من المساهمين في تقرير *الوفاء بالوعد* على أنه بينما يعد إصلاح القوانين والسياسات من التدابير الأساسية التي يجب أن تتخذها الحكومات لتعزيز حماية الأطفال، فإنها لا تكون ناجحة إلا بإنفاذها وتنفيذها. ويجب سد الفجوة بين الإرادة السياسية لإنهاء العنف ضد الأطفال وتوفير الموارد الكافية بشكل عاجل.

جيم - تعزيز الدرع الواقى حول الأطفال

٥١ - يستلزم العنف ضد الأطفال عملاً مستداماً ومنسقاً في كل قطاع، من حماية الطفل إلى تحقيق العدالة للأطفال، ومن التعليم والصحة إلى الحماية الاجتماعية. وتستخدم الأدلة المتزايدة على ما يصلح للأطفال والأسر في توجيه التحول نحو مبادرات أكثر شمولاً ومتعددة القطاعات لتعزيز نظم بأكملها حتى يتسنى لها منع العنف ضد الأطفال ومواجهته بقدر أكبر من الفعالية.

٥٢ - ويعترف النهج القائم على النظم بالترابط بين حقوق الطفل والأسباب المعقدة والمتعددة الأبعاد للعنف وعواقبه. وتشمل المبادرات الفعالة مُجماً توفر فيها أفرقة متعددة القطاعات دعماً مخصصاً للأطفال والأسر.

٥٣ - وتؤدي خدمات حماية الطفل دوراً بالغ الأهمية في دعم الأطفال المتضررين من العنف وفي منع العنف، ولكن يجب تكريس موارد ودعم كافيين على سبيل الأولوية من أجلها في خطط السياسات. وتلزم أيضاً خدمات لإسداء المشورة والإبلاغ والإحالة مراعية للأطفال، على أن تتاح لجميع الأطفال.

٥٤ - وتعد أنظمة العدالة المراعية للأطفال أساسية لمنع العنف والتصدي له، وحماية الأطفال الضحايا والشهود، ولوضع نهاية للإفلات من العقاب، ومحاسبة الجناة. وقد ثبتت الفعالية الشديدة لنماذج، مثل نموذج دار الطفل 'Barnahus' وغيره من مراكز الخدمات الجامعة التي تقدم دعماً متعدد التخصصات ومشاركاً بين الوكالات للأطفال ضحايا العنف أو الشهود عليه، إلى جانب التحقيقات الجنائية التي تجرى بالتوازي مع التدخلات في مجال حماية الطفل.

٥٥ - وتتسم التدابير الرامية إلى تحقيق العدالة بأهمية خاصة بالنسبة للأطفال المحتجزين، الذين يمكن أن يتعرضوا لمعاملة عنيفة ومهينة طوال إجراءات العدالة الجنائية. ومن الحيوي منع الحرمان من الحرية وتوفير بدائل غير احتجازية لرعاية الأطفال ودعمهم وإعادة إدماجهم.

٥٦ - وكثيراً ما تكون المدارس أماكن يتعرض فيها الأطفال للعنف وهم في طريقهم من وإلى قاعات الدراسة، أو من أقرانهم أو على أيدي معلمهم، وقد يقعون ضحايا لهجمات تقع على مدارسهم. وبعد إحراز تقدم مطرد نحو بلوغ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بضمان التعليم الجيد والشامل للجميع مع مدارس آمنة وداعمة، أمراً بالغ الأهمية للتصدي للعنف ضد الأطفال.

- ٥٧ - وتؤدي الخدمات الصحية دوراً رئيسياً في منع العنف ضد الأطفال والتصدي له. وقدمت منظمة الصحة العالمية إرشادات إلى الدول بشأن كيفية تعزيز دور النظام الصحي ضمن استجابة وطنية متعددة القطاعات للتصدي للعنف بين الأشخاص، وخاصة ضد النساء والفتيات وضد الأطفال^(٣).
- ٥٨ - وفي حين أن الأطفال من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية عرضة للعنف، فإن تدابير الحد من الفقر وأنظمة الحماية الاجتماعية المعززة توفر حصناً ضد الضغوط التي يمكن أن تكون عامل خطر إضافي للعنف.
- ٥٩ - ومن الضروري إدكاء الوعي بالعنف ضد الأطفال وأثره الخطير على نمائهم ورفاههم من أجل خلق طلب على إنهائه. ويتحقق تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين النظم من خلال مبادرات مثل حملة إنهاء العنف 'ENDviolence' التي شنتها اليونيسف، والتي حفزت النقاش والعمل في أكثر من ١٠٠ بلد حتى الآن. وقادت منظمة الصحة العالمية مجموعة واسعة من الوكالات الدولية في إعداد حزمة 'INSPIRE' وهي حزمة من سبع استراتيجيات مستندة إلى الأدلة لإنهاء العنف ضد الأطفال، من أجل مساعدة البلدان والمجتمعات المحلية في تحقيق غاية الهدف ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة^(٤).
- ٦٠ - ويستمر حق الأطفال في التمتع بحقوقهم في الحماية من العنف أثناء تنقلهم كلاجئين أو مهاجرين، ومن الضروري أن يحصلوا على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك ضمان تعيين وصي، وإنهاء الاحتجاز الذي يزيد من خطر تعرضهم لسوء المعاملة والاستغلال.
- ٦١ - ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه تعزيز الدرع الواقي حول الأطفال في الفجوة القائمة بين النوايا في العديد من السياسات والبرامج القائمة وبين الموارد البشرية والمالية اللازمة للتنفيذ الفعال. ولا تزال نظم حماية الطفل ضعيفة في العديد من البلدان، وتفتقر إلى عدد كافٍ من الأخصائيين الاجتماعيين المهرة للقيام بهذه المهمة.

دال - البيانات والبحوث والأدلة

- ٦٢ - يستلزم حل أي مشكلة فهمها فهماً تاماً. وبعبارة بسيطة، فإن الأطفال الذين لا يدرجون ضمن الأعداد، لا يؤخذون في الحسبان في السياسات والمبادرات الرامية إلى دعمهم. ويستلزم رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك غاية الهدف ١٦-٢، توافر بيانات أكثر وأفضل، ويتعين نشر مجموعة متزايدة من الأدلة عن العنف ضد الأطفال على نطاق واسع.
- ٦٣ - وأدت مبادرات البيانات الرئيسية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، مثل الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات والدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسات الاستقصائية عن العنف ضد الأطفال، إلى زيادة معرفتنا بنطاق وطبيعة العنف ضد الأطفال في السنوات الأخيرة بشكل كبير. وحتى الآن، أفرزت الدراسات الاستقصائية عن العنف ضد الأطفال بيانات شاملة وموثوقة عن أكثر من ١٠ في المائة من سكان العالم دون سن الخامسة والعشرين.

(٣) متاحة في الموقع التالي: <https://www.who.int/reproductivehealth/publications/violence/global-plan-of-action/en/>

(٤) متاحة في الموقع التالي: www.who.int/violence_injury_prevention/violence/inspire-package/en/

- ٦٤ - وكلما زاد علمنا بحجم العنف ضد الأطفال بدا أن الأمر مقلق للغاية. وعلى أي حال فإن زيادة المعرفة بالضرر الناجم عن العنف تعزز الحجة الأساسية التي تفيد بأنه بغض النظر عن مستوى العنف في حياة الطفل، فلا يخلو أي من مستويات العنف من الأذى.
- ٦٥ - وهناك أيضا قاعدة أدلة متزايدة بشأن قضايا لم تُفهم بالقدر الكافي من قبل، منها تسلط الأقران والعنف المدرسي، وزواج الأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.
- ٦٦ - وتزداد الحاجة إلى تضيق الفجوات في البيانات التي تعرقل الجهود المبذولة لإنهاء العنف ضد الأطفال مع تزايد الرغبة في السعي للتصدي له. وتشمل الفجوات نقص المعلومات حول العنف ضد الأطفال المتنقلين، والاستغلال الجنسي للصبية، والمعتقدات المرتبطة بالسحر وغير ذلك من الخرافات التي تعرض حياة الأطفال للخطر.
- ٦٧ - وهناك حجة استثمارية جيدة تبرر جمع مزيد من الأدلة من خلال إظهار فعالية استخدامها في إنهاء العنف ضد الأطفال، ويجب أن يُبين ذلك بقوة أكبر لوضعي السياسات.

هاء - تعزيز الحركة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال من خلال توسيع نطاق الشراكات

- ٦٨ - لا يمكن لأي فرد أو مجتمع أو منظمة أو قطاع يعمل بمفرده أن يُنهي العنف ضد الأطفال. ووفقا للمعترف به في الهدف ١٧، تعد الشراكة ضرورية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واتسمت السنوات الماضية بتزايد الحركة العالمية المعنية بالعنف ضد الأطفال، وتعبئة منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدينية وغيرها.
- ٦٩ - وأعطى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ زخما جديدا لهذه العملية. وتجمّع العديد من الشركاء على الصعيدين العالمي والإقليمي معا من أجل تعزيز حماية الأطفال من العنف، كما يتبين، على سبيل المثال، في عمل الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال؛ والتحالف المعني بالغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة؛ والتحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع؛ وفرقة العمل المعنية بالعدالة؛ والشراكة العالمية للشباب من أجل أهداف التنمية المستدامة.
- ٧٠ - وتقوم منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في جميع أنحاء العالم في تشكيل السياسات والآراء. وانضم كثيرون إلى منتدى المجتمع المدني لإنهاء العنف ضد الأطفال، مما يكفل صوتا قويا ومتماسكا لمنظمات المجتمع المدني بشأن هذه المسألة على المستوى العالمي.
- ٧١ - وتتجلى إمكانية القطاع الخاص في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مبادئ تنظيم عمل قطاع الأعمال لمراعاة حقوق الطفل التي أعدها الاتفاق العالمي ومنظمة إنقاذ الطفولة واليونيسف. وهي توجه الشركات فيما يتصل باحترام ودعم حقوق الطفل، بما في ذلك شرط الإبلاغ عن المخاوف بشأن الاستغلال وإساءة المعاملة. ومن الأمثلة الأخرى مشاركة منظمة السياحة العالمية، والمجلس العالمي للسفر والسياحة، وصناعة السفر والسياحة في مجال وقاية الأطفال وحمايتهم من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة.

- ٧٢ - وينتمي معظم سكان العالم، حوالي ٥ بلايين نسمة، إلى مجتمعات دينية، وبالتالي تتميز المنظمات الدينية بوضع فريد في مناصرة حقوق الطفل، مؤكدة سلطتها الأخلاقية لإحداث تغيير، مع

توفير الدعم والخدمات للأطفال المتضررين من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة. ووحدت الجماعات الدينية والمنظمات الدينية صفوفها في عدد من المناسبات البارزة في السنوات الأخيرة، ووضعت دراسات وأدوات مهمة للجماعات الدينية المرتبطة بحماية الطفل. فعلى سبيل المثال، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية، قامت مؤسسة أريغاتو الدولية، بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة واليونسف والشركاء الرئيسيين الآخرين، بإجراء دراسة عن وجهات النظر بشأن الاتفاقية في جميع الأديان الرئيسية في العالم مع خبراء في مجال حقوق الطفل وزعماء دينيين ودارسين.

٧٣ - والعنف ضد الأطفال شأن يخص الجميع. ويجب توسيع نطاق الحركة العالمية الحالية وتسريع عملها حتى تتمكن كل حكومة وفرد ومنظمة وشركة ومجتمع ديني من أداء دورهم في إنهاء العنف ضد الأطفال.

واو - إبراز صوت الأطفال

٧٤ - إن مشاركة الأطفال مهمة للغاية: فالأرجح أن تنجح الجهود المبذولة للتصدي للعنف ضدهم إذا ما استنارت بآرائهم. وقد تطور دورهم في النقاش بشأن العنف على مر السنين، من مراقبة المبادرات على الهامش إلى وضع جدول الأعمال الخاص بهم.

٧٥ - والسبب الأكثر إلحاحاً لإنهاء العنف ضد الأطفال هو صرخاتهم الملحة لكي يتوقف. ووجد استعراض للمشاورات مع الأطفال في الفترة التي سبقت خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، أجراه مكتب الممثلة الخاصة والرابطة الدولية للتخطيط ومنظمة إنقاذ الطفولة، أن العنف كان على رأس قائمة شواغل الآلاف من الأطفال المشاركين. واحتل أيضاً رأس القائمة بالنسبة لـ ١٧٠ ٠٠٠ طفل لاجئ ومهاجر شملهم استقصاء إلكتروني أجرته الممثلة الخاصة واليونسف، وبالنسبة لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شاب في جميع أنحاء العالم جرى استطلاع آرائهم حول تسلط الأقران.

٧٦ - ويعني الشعور بأن هناك ضرورة ملحة لمعالجة القضايا العالمية أن الأطفال لم يعودوا ينتظرون الكبار لدعوتهم إلى المشاركة. فهم يقومون بشكل متزايد بوضع جدول الأعمال الخاص بهم. واجتذب الأطفال والمراهقون الذين يجاهرون بآرائهم دعماً كبيراً، إلا أنهم واجهوا أيضاً شكوكاً وعداء. ومن الضروري أن تتاح للأطفال فرص للتعبئة والمجاهرة بآرائهم بأمان بينما تصان حقوقهم. والأطفال لن يظلوا صامتين أكثر من ذلك بينما تنتهك حقوقهم في الحماية من العنف دون عقاب. ويعربون بشكل متزايد عن مطالبهم بالمشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم: ووفقاً لما قاله أحد الأطفال بإيجاز عند إطلاق تقرير الوفاء بالوعد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن مشاركة الأطفال إنه "لا غنى عنا فيما يخصنا".

٧٧ - وتوضح عمليات المراجعة لعام ٢٠١٩ بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أنه عندما تولى الأولوية لإنهاء العنف ضد الأطفال ويعمل الناس معاً، فإن إحراز التقدم يكون ممكناً. وتتمثل المهمة المرتقبة في توسيع نطاق الإجراءات الناجعة، المدعومة بالموارد اللازمة وبالالتزام حقيقي بمنع العنف الذي يتعرض له الأطفال في جميع أنحاء العالم، وليس فقط الرد عليه.

ثالثاً - تعزيز العمليات الإقليمية الداعمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٧٨ - سيظل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية يمثل قوة دفع رئيسية لاستراتيجية الممثلة الخاصة للتعجيل بإحراز تقدم في حماية الأطفال من العنف.

٧٩ - وتساعد الشراكة القائمة بين ولاية الممثلة الخاصة والهيئات الإقليمية على إدراج هذا الاهتمام في صلب خطة السياسات الإقليمية، بينما تعزز في الوقت نفسه مساءلة الدول ودعم جهود التنفيذ الوطنية. وأسهمت في وضع خطط عمل إقليمية، ورصد التقارير، وفي اجتماعات الاستعراض الدوري.

٨٠ - ويجري إعداد جيل جديد من الخطط الإقليمية المتعلقة بإنهاء العنف ضد الأطفال، تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتساعد هذه الخطط على تعزيز التشريعات الوطنية والسياسات العامة، وتوحيد البيانات والأبحاث، وتشجيع حملات التوعية.

٨١ - ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية التي تتبعها الولاية في إجراء مشاورات رفيعة المستوى كل عام مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. ويعد اجتماع المائدة المستديرة السنوي الرفيع المستوى آلية فريدة من نوعها داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون بين الأقاليم والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال من خلال حوار السياسات وتبادل المعارف والممارسات الجيدة وتحديد الاتجاهات والتحديات الملحة.

٨٢ - ومنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أتاح اجتماع المائدة المستديرة الأقاليمية الفرصة أيضاً للمنظمات الإقليمية لتحديد أفضل السبل لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على المستوى الوطني، وتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإنهاء العنف ضد الأطفال.

٨٣ - وشارك في استضافة اجتماع المائدة المستديرة الأقاليمية التاسع حول العنف ضد الأطفال مكتب الممثلة الخاصة والمنتدى الأفريقي للسياسات المعنية بالطفل، في شباط/فبراير ٢٠١٩، بمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٨٤ - وكان الموضوع الخاص لاجتماع المائدة المستديرة الأقاليمية التاسع هو خطر وواقع العنف الذي يواجهه الأطفال أثناء التنقل. واستند هذا إلى اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وكذلك إلى القرار الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي بإعلان عام ٢٠١٩ سنة للاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا.

٨٥ - ورحبت الدعوة إلى العمل، التي اعتمدت في اجتماع المائدة المستديرة، بإدراج حماية الأطفال أثناء تنقلهم في جداول أعمال المنظمات الإقليمية، وشجعت على بذل مزيد من الجهود لمواءمة الاستجابات الوطنية والإقليمية والعالمية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٨٦ - وأبرزت الدعوة للعمل أيضاً الفرص التي نشأت في عام ٢٠١٩ لتشجيع ودعم الدول الأعضاء في الوفاء بوعدها اتفاقية حقوق الطفل بإنهاء العنف ضد الأطفال من خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وشددت على الدور الذي يمكن أن تؤديه الهيئات الإقليمية في دعم الدول في تسليط الضوء على مسألة إنهاء العنف ضد الأطفال في مشاركتها في عمليات الاستعراض لعام ٢٠١٩، بما في ذلك إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، والمشاركة في مؤتمر القمة الذي يعقد لمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر، وكذلك من خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٧ - وخلص التقرير الأفريقي عن رفاه الطفل لعام ٢٠١٨، الصادر عن المنتدى الأفريقي للسياسات المعنية بالطفل، إلى أنه في حين أن بلدانا متعددة في القارة لديها تشريعات وسياسات ومؤسسات معنية بحقوق الطفل، فإن العديد من القوانين والممارسات لا تتفق مع المعايير الدولية. ويوضح ارتفاع معدل عمل الأطفال وزواج الأطفال والعنف ضد الأطفال الفجوة بين القول والعمل، والنقص في إنفاذ التشريعات.

٨٨ - وتماشى كل من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطة عام ٢٠٤٠ من أجل الأطفال في أفريقيا مع خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك غاية الهدف ١٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٩ - وأجرى أربعة عشر بلدا في أفريقيا دراسات استقصائية شاملة للأسر المعيشية لتوثيق حجم وطبيعة وأثر العنف في مرحلة الطفولة. ودعمت المعلومات المستقاة من الدراسات الاستقصائية للعنف ضد الأطفال السياسات والتخطيط والبرمجة والميزنة الحكومية المتعددة القطاعات، وكذلك سن تشريعات لمنع العنف وحماية الأطفال الضحايا.

٩٠ - وواصلت الممثلة الخاصة بالتعاون مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومع اللجنة التابعة للرابطة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل في تنفيذ خطة العمل الإقليمية للرابطة لعام ٢٠١٥ بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال. وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، فإن خطة العمل تشجع العمل الوطني في الدول الأعضاء في الرابطة نحو تحقيق الغايات المتعلقة بالعنف في أهداف التنمية المستدامة.

٩١ - وحثت الممثلة الخاصة ممثلي لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على اغتنام الفرصة التي أتاحتها المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ للتعبيل بالعمل من أجل حماية الأطفال من العنف، وشجعت الرابطة على إجراء استعراض منتصف المدة لخطة العمل الإقليمية، استنادا إلى الدراسة الهامة لخط الأساس التي أجرتها اليونيسف بالتعاون مع الدول الأعضاء في الرابطة.

٩٢ - وصدر استعراض منتصف المدة لخطة العمل الإقليمية في تموز/يوليه ٢٠١٩، ويسلط الضوء على التزام الدول الأعضاء في الرابطة بالتصدي للعنف ضد الأطفال. ويوثق التقرير التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في المجالات ذات الأولوية في الخطة، بما في ذلك سن تشريعات لتعزيز حماية الأطفال، وزيادة استخدام تدابير بديلة للإجراءات القضائية والاحتجاز، واستخدام بدائل تركز على الأسرة بدلا من إيداع الأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية في المؤسسات، وتشجيع النهج غير العنيفة في تنشئة الأطفال.

٩٣ - وحدد استعراض منتصف المدة أيضا المجالات التي تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود من جانب الدول الأعضاء في الرابطة، بما في ذلك زيادة جمع البيانات وإجراء البحوث لتحسين فهم نطاق وطبيعة العنف ضد الأطفال، وخاصة العنف الجنسي؛ وتعزيز آليات التنسيق الوطنية المشتركة بين الوزارات لتنفيذ القوانين والخطط الوطنية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال؛ وزيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لخدمات حماية الطفل وقدرة القوى العاملة الوطنية في مجال الخدمة الاجتماعية.

٩٤ - ولا يزال إنهاء العنف ضد الأطفال يمثل أولوية لمجلس أوروبا بموجب استراتيجيته المتعلقة بحقوق الطفل (٢٠١٦-٢٠٢١). وتهدف الاستراتيجية صراحة إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وكجزء من هذا العمل، فإن اللجنة المخصصة لحقوق الطفل التابعة للمجلس مكلفة بإسداء المشورة بشأن الإجراءات ذات الأولوية لدعم تنفيذ المعايير المتعلقة بحماية الأطفال من العنف، بما في ذلك غاية الهدف ١٦-٢ من

أهداف التنمية المستدامة. ودعمت أيضا الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بنشاط تنفيذ الأهداف، وخاصة من خلال القيام مؤخرا باعتماد قرار وتوصية بشأن مساهمة المجلس في إنهاء العنف ضد الأطفال في إطار الأهداف.

٩٥ - ومن خلال فريق الخبراء المعني بتدابير مواجهة العنف ضد الأطفال، قادت اللجنة المختصة التابعة للمجلس دراسة استقصائية بين الدول الأعضاء في مجلس أوروبا بشأن تدابير مواجهة العنف ضد الأطفال على المستوى الوطني. ووفقا لنتائج الدراسة الاستقصائية، ينبغي للدول الأعضاء تكثيف وتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة بشأن العنف ضد الأطفال، إلى جانب اتخاذ إجراءات أقوى بشأن الرصد المستقل، وتدريب المهنيين، والإبلاغ الإلزامي، ومشاركة الأطفال. وبدأ فريق الخبراء أيضا في إقامة منصة إلكترونية لتبادل المعلومات حول تدابير مواجهة العنف ضد الأطفال، سستتيح الاطلاع على الصكوك الدولية والأوروبية والوطنية والممارسات الجيدة عند إطلاقها في أواخر عام ٢٠١٩.

٩٦ - ولا يزال مجلس أوروبا يؤدي دورا قياديا في تعزيز حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأصدرت لجنة الأطراف في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (لجنة لانزاروتي) مؤخرا رأيا بشأن الصور و/أو مقاطع الفيديو للأطفال التي تنطوي على إساءات جنسية أو ذات الطابع الجنسي الصريح التي يعدها الأطفال ويتبادلونها ويتلقونها، وتقوم أيضا بتقييم الإجراءات التي تتخذها الأطراف في تلك الاتفاقية بشأن حماية الأطفال المتأثرين بأزمة اللاجئين من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٩٧ - وواصل مجلس أوروبا الترويج لحملة "بادر بالحديث" بشأن إنهاء الاعتداء الجنسي على الأطفال في مجال الرياضة. وانضمت منظمات في ١٨ بلدا حتى الآن إلى المبادرة، التي يدعمها أيضا الاتحاد الدولي لرابطات كرة القدم، واللجنة الأولمبية الدولية، واتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم.

٩٨ - ووافق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الذكرى السنوية العشرين لعمل مجلس دول بحر البلطيق في مجال تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، الذي اضطلع به فريق الخبراء المعني بالأطفال المعرضين للخطر التابع للمجلس وأصحاب المصلحة الوطنيين.

٩٩ - وقام فريق الخبراء المذكور أعلاه بدور رائد في تبادل وتعزيز الممارسات الجيدة الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال في جميع أنحاء منطقة بحر البلطيق. ومنذ عام ٢٠١٥ قاد فريق الخبراء مشروع 'PROMISE' الذي يهدف إلى دعم إنشاء خدمات متكاملة ومتعددة التخصصات وملائمة للأطفال من أجل الأطفال من ضحايا العنف والشهود عليه على غرار نموذج دار الطفل 'Barnahus'. وعلى مدار السنوات الأربع الماضية، ارتفع عدد البلدان التي تنظم هذه الخدمات في أوروبا من مجرد حفنة من الدول إلى أكثر من ٢٠ دولة.

١٠٠ - وكان فريق الخبراء فاعلا رئيسيا في دعم تنفيذ حظر العقوبة البدنية في جميع الظروف: وفرضت ١٠ دول من الدول الـ ١١ الأعضاء في مجلس دول بحر البلطيق حتى الآن حظرا قانونيا تاما في هذا الصدد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظم فريق الخبراء مؤتمرا رفيع المستوى تم فيه إطلاق ستة تقارير توجيهية، وكتاب على شكل قصص مصورة، وحملة بمهدف دعم العمل داخل منطقة بحر البلطيق وحول العالم لإنهاء العقوبة البدنية.

١٠١ - واحتل فريق الخبراء موقع الصدارة بنفس القدر في تشجيع مشاركة الأطفال، وتطوير أدوات لتعزيز الآليات المراعية للأطفال التي تتيح إسماع أصواتهم، بما في ذلك أصوات من تعرضوا للاتجار بالبشر والاستغلال التجاري.

١٠٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، جددت السوق الجنوبية المشتركة التزامها بحماية حقوق الأطفال، بما في ذلك حمايتهم من العنف باعتباره أحد الأبعاد المشتركة لعملها على تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠. وتحت الرئاسة المؤقتة لأوروغواي، أكدت اللجنة الدائمة المعنية بالأطفال التابعة للسوق الجنوبية المشتركة التزام بلدان أمريكا الجنوبية بإنهاء العنف ضد الأطفال بما يتماشى مع الاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠. وشملت القرارات التي اتخذتها اللجنة الدائمة المعنية بالأطفال التابعة للسوق إقرار إعلان مونتيفيديو (انظر أدناه)؛ وإدماج آليات منع العنف والتصدي له، باعتبار ذلك قاسماً مشتركاً في خطة عمل الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠؛ والموافقة على الدليل الإقليمي لحماية الأطفال المتنقلين؛ وإنشاء الشبكة الجنوبية للأطفال والمراهقين.

١٠٣ - واستضافت أوروغواي أيضاً منتدى البلدان الأمريكية الثاني بشأن النظم الوطنية لحماية الطفل، الذي انعقد يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، واختتم باعتماد إعلان مونتيفيديو، الذي تم فيه الاعتراف بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف كمبدأ برنامجي للنظم الوطنية لحماية الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويدعو أيضاً إلى إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها ومؤشراتها في عملية تعزيز نظم حماية الطفل في المنطقة.

١٠٤ - واعترافاً بالأزمة الإنسانية الناجمة عن تدفقات الهجرة في أمريكا اللاتينية، يتضمن إعلان مونتيفيديو دعوة قوية لضمان المصالح الفضلى للطفل وحماية حقوق الأطفال المتنقلين في المنطقة. وأولي اهتمام لتدفقات الهجرة من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية. ويدعو الإعلان إلى الضرورة الملحة لمعالجة الأسباب التي تدفع للهجرة؛ والالتزام بلم شمل الأسر؛ وضمان حماية خاصة للأطفال، بما في ذلك عدم إيداع الأطفال رهن الاحتجاز؛ وكفالة التصدي الفعال من النظم الوطنية لحماية الطفل. وتمشيا مع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، يجب دعم هذه الأعمال بتعاون ثنائي وإقليمي ومتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، شارك مكتب الممثلة الخاصة في اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية العاملة من أجل الأطفال المتنقلين في أمريكا الجنوبية، ومنذ ذلك الحين استمر الحوار مع الحلفاء الرئيسيين في المنطقة لدعم حماية حقوق الأطفال المتنقلين في الأمريكتين.

١٠٥ - واستضافت أوروغواي اجتماعاً إقليمياً مع المجتمع المدني تستنير به الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من حريتهم. وقدم مكتب الممثلة الخاصة النتائج الأولية لتقريرها المقبل المعنون "الأطفال في أمريكا اللاتينية يتكلمون عن أثر الحرمان من الحرية"، الذي يتضمن بيانات نوعية وكمية عن الأطفال المتضررين من الحرمان من الحرية في مؤسسات العدالة في أوروغواي وباراغواي، والأطفال المحتجزين مع أحد الوالدين المسجونين في أمريكا اللاتينية. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية في الصلة القائمة بين العنف والحرمان من الحرية والأثر السلبي والطويل الأجل الذي يحدثه الحرمان من الحرية على حياة الأطفال. ويدعو الأطفال المتضررون من الحرمان من الحرية إلى التزام سياسي واستثمار قويين لمنع كل من الحرمان من الحرية والعنف ضد الأطفال.

١٠٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة للحوار الإقليمي الأول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تحت شعار ”على الطريق نحو تحقيق المساواة“: ٣٠ عاما على اتفاقية حقوق الطفل، في سانتياغو. وضم الاجتماع سلطات رفيعة المستوى في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثلين رفيعي المستوى للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وأكثر من ١٤٠ من الأطفال والشباب من الأمريكتين.

١٠٧ - وانتهى الحوار الإقليمي بإعلان لمراهقي الأمريكتين أكدوا فيه على إيمانهم بالتغيير التحويلي الذي أحدثته الاتفاقية؛ وأبرزوا أيضا الصلات القائمة بين الفقر وعدم المساواة والعنف. وحددوا التعليم كأحد أهم أدوات التحول لمنع العنف وإنهائه. ودعوا إلى إصلاح نظام التعليم في الأمريكتين لإنشاء نظام تعليمي لديه القدرة على زيادة قدراتهم وتمكينهم من تطوير المهارات اللازمة لمواجهة تحديات عالم اليوم.

١٠٨ - وفي عام ٢٠١٩، أصدر مكتب الممثلة الخاصة بالتعاون مع منظمة إنقاذ الطفولة نسخة ملائمة للأطفال للتعليقين العامين رقم ٢٢ ورقم ٢٣ للجنة حقوق الطفل، للنهوض بحماية حقوق الأطفال المتنقلين في الأمريكتين^(٥).

١٠٩ - وتعزيزت حماية الأطفال من العنف في جنوب آسيا من خلال تنفيذ خطة عمل إقليمية (٢٠١٦-٢٠٢١) لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه، بقيادة مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، وهي هيئة عليا منبثقة عن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ويشكل عمل الأطفال أولوية قصوى بالنسبة للعديد من بلدان المنطقة؛ فعلى سبيل المثال، اعتمدت حكومة نيبال خطة عمل وطنية رئيسية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ بشأن عمل الأطفال، وأصبحت بلدا رائدا في التحالف المعني بغاية الهدف ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة.

١١٠ - وفي عام ٢٠١٨، مُددت خطة العمل الإقليمية المتعلقة بزواج الأطفال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ لمدة خمس سنوات أخرى، وتُنفذت من خلال جهود مبدولة على الصعيد الوطني، أحدثتها في بنغلاديش، حيث أُطلقت خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ في آب/أغسطس ٢٠١٨. وحظي ذلك بدعم من الجهود المبذولة لجمع البيانات المهمة عن الأبعاد الاجتماعية - المعيارية لزواج الأطفال لتعزيز الدعوة والاستجابة في هذا الصدد.

١١١ - وعلاوة على ذلك، قامت مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال بدور رائد في وضع استراتيجية وخطة عمل إقليميتين لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك على الإنترنت. وحظي تنفيذ الاستراتيجية بدعم من تحالفات وطنية وفريق خبراء استشاري.

رابعا - السبيل إلى الأمام

١١٢ - يبرز تقرير الوفاء بالوعد التقدم المحرز نحو إنهاء العنف ضد الأطفال وكذلك استمرار ضحاياه. وهناك إدراك متزايد لأن العنف ضد الأطفال يهدد تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، من الحد من الفقر إلى التعليم الجيد للجميع، ومن إنهاء الجوع والاستبعاد الاجتماعي إلى إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع وعادلة.

١١٣ - وهناك أيضًا فهم أعمق للكيفية التي تُترجم بها الطفولة المُدمرة إلى أسر وطوائف ومجتمعات وأمم مُدمرة. وفي حين أن هناك بعض الجدل الدائر حول الحجم الدقيق للتكلفة المالية للعنف ضد الأطفال

(٥) ”حقوقني تسافر معي“. يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي:

https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/children_declarations/child_participation/finalmis_derechos_viajan_conmigo_final.pdf

بالنسبة للاقتصادات الوطنية، فمن الواضح أنها هائلة، ويشير التقدير الذي يتكرر الاستشهاد به على نطاق واسع إلى أنها قد تصل إلى ٧ تريليونات دولار في السنة^(٦). وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة منع العنف ضد الأطفال تكون ضئيلة عندما ينظر إليها بالافتراض بالمبالغ الضخمة التي تضيق حاليا في رأس المال البشري والاجتماعي المهدر.

١١٤ - والعنف ضد الأطفال ليس مسألة وحيدة ذات حل وحيد. فهو تهديد متعدد الجوانب يستلزم عملا مشتركا. ويقتضي هذا عملية دينامية تبدأ بقوانين وسياسات قوية، يدعمها تنفيذ فعال وتدرجي، ونهج شاملة ورصد وتقييم قويين. ويجب أن تكون هذه العملية جماعية، تحركها شراكة عبر المناطق والقطاعات والنظم، ويجب أن تسترشد بأصوات الأطفال.

١١٥ - وحجم التحديات المقبلة كبير. وما زال يتعين أن تكتسب البرامج والسياسات قدرة متزايدة على التأثير. ويتعين توسيع نطاق المبادرات الفعالة للوصول إلى جميع الأطفال المعرضين للخطر، وخاصة إلى من هم أشد تحلفا عن الركب. ونحن بحاجة إلى شراكات أقوى، وخاصة مع الأطفال، لأن ذلك يحقق نجاحا، ويكون النجاح أكبر كلما كانوا جزءا من الحل.

١١٦ - ويستلزم هذا تمويلا واستثمارا كافيين في الأطفال، مع إعطاء الأولوية لمن هم أكثر ضعفا وتميضا؛ ومشاركة من خلال عمليات التنفيذ والمتابعة والمراجعة، مع اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق المساءلة؛ واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات والرصد، بسبل منها شفافية وجودة البيانات المصنفة لتجسيد وضع جميع الأطفال، ولا سيما أولئك الذين غالبا ما يتم إغفالهم، رغم أنهم الأكثر عرضة أيضا للتخلف عن الركب.

خامسا - الخلاصة

١١٧ - بينما يتطلع المجتمع الدولي إلى المرحلة المقبلة من تنفيذ خطة ٢٠٣٠، ستضع الممثلة الخاصة خريطة طريق عملية لعمل ولايتها بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، ومنظمات الأطفال والشباب.

١١٨ - وستحدد خريطة الطريق المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة في مجال الدعوة والمتابعة والرصد، وكذلك فرص العمل المشترك، وتبادل المعارف، وتقديم التوجيه والدعم، مما سيساعد في وضع حد للعنف ضد الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠.

١١٩ - ويتمثل أحد المبادئ التي يستند إليها عمل الممثلة الخاصة في وجوب أن يكون الأطفال في صميم عمل الولاية. وستتبع الممثلة الخاصة نهجا كليا يتركز حول حقوق الطفل ويشدد على دور الأطفال كعوامل للتغيير وقدرتهم على القيادة في بناء عالم خال من العنف. وستواصل الممثلة الخاصة التعاون الوثيق مع المنظمات التي يقودها الأطفال والتي تركز على الأطفال لضمان أن تُبرز ولايتها أصوات الأطفال بقوة وتراعي آراءهم بالكامل.

^(٦) Paola Pereznieta and others, *The Costs and Economic Impact of Violence against Children*, London, (٦)

.Overseas Development Institute, 2014

١٢٠ - وستسعى الممثلة الخاصة إلى ضمان الاستمرارية في تنفيذ الولاية، والبناء على الأساس الصلب الذي أرسته الممثلة التي سبقتها؛ وستوطد الإنجازات التي حققتها الولاية وتستكشف سبلا جديدة لمواصلة تطويرها. وستعمل الممثلة الخاصة أيضا على مد الجسور والتحفيز على التغيير من خلال إقامة وتعزيز الشراكات بين العاملين على إنهاء العنف ضد الأطفال.

١٢١ - ويكتسب التعاون الفعال بين العديد من الجهات الفاعلة في هذا المجال أهمية بالغة. فحياة الأطفال لا تنقسم حسب المواضيع لتتوافق مع ولايات المنظمات التي تعمل من أجلهم: وغالبا ما يتعرض الأطفال لأكثر من شكل واحد من أشكال العنف وفي أكثر من سياق واحد. وستتبع الممثلة الخاصة نهجا تشاركيا وتشاوريا لدعم التعاون والحوار البناء مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي بفعالية لسلسلة العنف التي يواجهها الأطفال الضحايا.

١٢٢ - ونظرا لضيق الوقت الذي مر منذ تعيين الممثلة الخاصة، فإن هذا التقرير يعرض لمحة عامة عن أساليب العمل والنهج المتبع؛ وستقدم مزيدا من التفاصيل في تقاريرها اللاحقة إلى الجمعية العامة.